العودة الى نقطة الصفر . . بانتظار المجهول

قبل سبع سنوات سعى يفغيني بريماكوف المندوب الشخصي للرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشف، لاقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت. رفض صدام حسين العرض واعتبر ما لحق العراق من جراء ذلك "انتصارا" في مأساة "ام المعارك".

واليوم بعد سبع سنوات يظهر بريماكوف ثانية، كوزير خارجية روسيا الاتحادية، طالبا من صدام حسين القبول بعودة كافة المفتشين في فرق التفتيش الدولية بمن فيهم الامريكان دون قيد ولاشرط، مع مجرد الوعد بالعمل الدبلوماسي لصالح رفع الحصار. نجد صدام يستجيب لهذا الطلب ويطلق على هذا اليوم اسم "انتصار الشعب".

حمل بريماكوف النبأ الى وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت، التي كانت في زيارة الى الهند. ولكن خوفا من صفقة روسية جانبية، دعت اولبرايت الى اجتماع عاجل تم ترتيبه في اليوم التالي الخميس (20/11/97)، الساعة الثانية بعد منتصف الليل في جنيف، بمشاركة وزير خارجية فرنسا وبريطانيا وسفير الصين.

بادرت اولبرايت المجتمعين قائلة: "الشيء الوحيد الذي سنقبله هو التزام العراق غير المشروط". رد بريماكوف مؤكدا بان الامر الوحيد الذي وعدت موسكو به صدام هو العمل لصالح رفع الحصار في مجلس الامن، الا "انه لم يدخل بأي اتفاق ملزم الى اي طرف اخر". ومع ذلك احتاج الامر لاكثر من ساعتين لانهاء صياغة البيان الختامي لذلك الاجتماع والذي جاء فيه: "يشيد المشاركون بالمبادرة الديبلوماسية التي قامت بها روسيا بالتشاور مع باقي الدول الخمس الدائمة العضوية والتي يأمل المشاركون في الاجتماع بان تؤدي الى قرار غير مشروط للقيادة العراقية بقبول عودة اعضاء اللجنة الخاصة لمجلس الامن التابع للامم المتحدة (اونسكوم) بتشكيلها السابق للعمل وفقا لقرار مجلس الامن المرقم 1137".

وبعد ساعات من صدور بيان جنيف المشترك، اصدرت بغداد بيانا انشائيا في اكثر من 2500 كلمة ليخلص الى القول:

"وعلى اساس بنود الاتفاق الذي حصل مع روسيا، والذي كان يطل عليه الاخرون بصورة او باخرى، قررنا توجيه الدعوة الى اللجنة الخاصة بكامل اعضائها للعودة الى العراق لممارسة عملها فيه."

ان الانطباع الذي يتركه بيان بغداد بوجود "اتفاق" بين العراق وروسيا بموافقة الاخرين، سرعان ما نفاه طارق عزيز الذي كان لايزال في جولة في بعض العواصم العربية. ولاندري ان كان نفي عزيز نتيجة انزعاج روسي، ام موقفا شخصياً؟

اسلحة الدمار الشامل

ان جوهر الصراع بين مجلس الامن والعراق هو تدمير اسلحة العراق المحظورة. وفي هذا الشأن جاء في بيان بغداد:

"ونؤكد لكم تأكيد شرف مؤكد بصدق وفضيلة، اعلنت الايام مكانتها، ومعناها، باسم الرحمن الرحيم، ان ليس في العراق الان اي سلاح كيمياوي او بيولوجي، اما ما يتعلق بالسلاح النووي والصاروخي، فان المعنيين من غير العراقيين قد اقروا، جازمين واثقين، بان ليس في العراق شيء منها، مما استوجب ان تغلق الملفات. وان كل الدعوات بخلاف ذلك ماهي الا افتراء وكذب ".

المشكلة في تصريحات بغداد انها فقدت مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بالاسلحة المحظورة، فقد رفعت بغداد خلال السنوات الماضية اربعة تقارير الى مجلس الامن وصفت كلاً منها بانه نهائي وكامل وشامل عن خلو العراق من الاسلحة المحظورة ليتبعه تقرير اخر بمعلومات اضافية.

وقصة الاسلحة البيولوجية تأكيد لهذا المنهج، فبعد سنوات من النفي، اعترفت بغداد لاول مرة في عام 1995 بتصنيعها هذه الاسلحة، وعثر مفتشو اللجنة قبل عامين على فيلم يوثق استخدام الجراثيم في تجارب على حيوانات. واذا كانت هناك قناعة بان بغداد انهت ملف الاسلحة النووية والى حد كبير الاسلحة الباليستية، فان هناك اجماعا على استمرار بغداد في حيازة اسلحة كيمياوية وبيولوجية.

وهذا ما اكده خبراء 21 دولة في تقريرهم الاخير(تشرين الثاني 1997) الصادر عن اللجنة الخاصة التي عقدت اجتماعا طارئا لهذا الغرض استجابة لطلب روسي.

ان السبيل الوحيد لحسم الشك باليقين هو اعلان بغداد عن استعدادها للسماح لفرق التفتيش بالعمل الحر والمطلق، واذا كان النظام فعلاحريصاً على خلاص العراق وليس رأسه فقط، فعليه ان يجترع "كاس السم" بالسماح حتى بتفتيش قصوره.

اما ممانعة بغداد تفتيش بعض المناطق باسم السيادة فهذا امر ينافيه واقع الوصاية القائم على كل العراق وخروج الشمال والجنوب عن سيادته.

لماذا تصر بغداد على الحفاظ على اسلحة بيولوجية وكيمياوية؟

يقدر المختصون خسارة العراق من جراء استمرار الحظر النفطي اكثر من 140 مليار دولار، الامر الذي يدفع البعض للتساؤل ماذا في هذه الاسلحة الذي يستحق خسارة هذا المبلغ؟

هناك جملة تفسيرات، قد يصح بعضها او مجموعها، تقول:

- قناعة صدام حسين بان الولايات المتحدة، ناهيك عن اوروبا، ليست بوارد دفع الثمن الباهظ لاسقاطه، وان مجرد التلويح او حتى ضربه برزمة صواريخ سوف لاتغير شيئا، بل سوف تستدر العطف عليه.
- ان السلاح الكيمياوي والبيولوجي هو بمثابة بوليصة تأمين استمرار النظام في مواجهة هجوم بري خارجي او تمرد داخلي، خاصة وان مثل هذه الاسلحة لاتحتاج الى امكانات نادرة.
- قناعة بغداد ان الخوف الامريكي من وجود اسلحة بيولوجية وكيمياوية يبقى الرادع الاخير في منع هجوم بري امريكي على العراق. وان مجرد الانتهاء من ملف الاسلحة المحظورة يصبح امر الاطاحة بالنظام امراً مقضياً، ولذا على صدام حسين الاحتفاظ بآخر ورقة من هذه الاسلحة لمقايضتها مع واشنطن، مقابل التطبيع واستمرار صدام حسين في الحكم، الامر الذي يفسر تكرار بغداد دعوتها لواشنطن للدخول معها في حوار.

الدلالات السياسية للازمة الاخيرة؟

اذا كان توقيت الازمة -انقسام مجلس الامن، سلبيات نتنياهو وتدهور مسيرة السلام، معاناة العراقيين- قد وظف لصالح صدام حسين، فان توقيت تراجعه حرم الامريكان من تسجيل نقاط ضده.

وبدون شك تشعر واشنطن بطعم المرارة، من خروج صدام حسين من الازمة دون ان يدفع ثمنا لتحديه واشنطن بطرد المفتشين الامريكان، والقول بانه اضطر للتراجع لايلغي الدلالات التالية:

- نجحت بغداد في اعادة قضية العقوبات الى الواجهة السياسية بعد تراجع وضياع في اروقة الامم المتحدة، وما تلويح اولبرايت باستعداد واشنطن للنظر في زيادة مبيعات النفط العراقي بموجب القرار 986 الا تأكيدا لهذا النجاح العراقي.

- ابرزت بغداد ان مشكلتها مع الولايات المتحدة وليس الامم المتحدة، ومن هنا استطاعت ان تستثمر الفشل الامريكي في الشرق الاوسط ليصبح ازدواج المعايير في السياسية الامريكية على رأس الاسئلة التي على واشنطن الاجابة عليها قبل طلب مساعدة حلفائها العرب.

- تمتعت بغداد بتضامن عربي شعبي وحكومي لم يسبق له مثيل، كان بمثابة اسدال الستار عن مأساة حرب الخليج. فاستقبل طارق عزيز في دمشق والقاهرة وعمان، كما ارتفعت اصوات اقوى لصالح مصالحة عربية.

- تداعي التحالف العربي مع واشنطن كما تجلى في مقاطعة مؤتمر الدوحة في وقت سيعقد مؤتمر طهران الاسلامي بحضور اكبر تجمع عربي واسلامي.

- اكدت الازمة فشل سياسة الاحتواء المزدوج، باثبات قدرة صدام حسين على الخروج من"الصندوق" الذي ارادت واشنطن حبسه فيه. واثبت امتلاكه القدرة على فرض توقيت الازمات، بما يجعل سياسة واشنطن محكومة برد الفعل وليس المبادرة.

- اظهر التعامل الامريكي مع العراق والصين مدى التناقض في السياسة الامريكية. فواشنطن ترفض استخدام سلاح المقاطعة مع الصين من اجل تغيير نهجها لصالح الديمقراطية في وقت تصر على العقوبات بشأن العراق.

- وفي الوقت الذي تستخدم الولايات المتحدة مجلس الامن لاغراضها السياسية تمتنع عن دفع ديونها للمنظمة الدولية البالغة اكثر من مليار دولار.

- اظهرت الازمة عجز اسلوب الضربات الجوية والصاروخية السابقة كوسيلة للعقاب. فوجدت واشنطن نفسها في مأزق "القوة المطلقة"، فأي ضربة لا تقتل صدام ستكون عامل قوة له، واي ضربة قاضية تتطلب استعدادا لدفع ثمن هي غير مستعدة له، لذا كانت واشنطن مشجعة للمبادرة الروسية لنزع فتيل الازمة.

- منحت الازمة روسيا فرصة العودة كلاعب دولي في الشرق الاوسط، وهذا ما اعتبرته اوساط امريكية عودة لروسيا التي سبق وان تم اخراجها من المنطقة بعد حرب الخليج الثانية.

- تكريس الانقسام بين اعضاء مجلس الامن، فرغم ان هناك اجماعاً بضرورة تنفيذ العراق لقرارات المجلس ذات الصلة، ولكن هناك اختلافا في تفسير القرارات واسلوب التعامل مع بغداد.

فالطرف الروسي لايريد ان يجعل من العقوبات اداة سياسة لتغيير النظام العراقي، بينما تعاملت واشنطن مع العقوبات كاداة لهذا الغرض، خاصة عندما قال الرئيس كلينتون بان العقوبات لا ترفع بوجود صدام في السلطة. وفي الوقت الذي تصر روسيا على التفسير الحرفي والقانوني للفقرة 22 من القرار 687 الخاص برفع الحظر النفطي، تصر واشنطن على تعريف سياسي اوسع يربط رفع الحظر النفطي بتنفيذ كافة القرارات وليس فقط الفقرة 22.

وترى روسيا وفرنسا ضرورة تقديم المكافأة "الجزرة" لصدام حسين على التقدم الذي تم لحد الان بما يشجعه لمواصلة التعاون، وخطوة في هذا السبيل هو اعلان غلق ملف التسلح النووي، الامر الذي ترفضه واشنطن.

العودة الى نقطة الصفر

تبقى تلك الدلالات السياسية ثانوية وتكتيكية تجاه اصل الموضوع: استمرار صدام حسين بالحكم واستمرار العقوبات مع استمرار فرق التفتيش دون سقف زمني او ضمان حريتها. وبهذا المعنى لاتمثل العودة الى الوضع السابق، (Status quo ante) نصرا لبغداد التي تريد نهاية لفرق التفتيش ولا حسما امريكيا لزوال صدام حسين.

بدون شك تشعر واشنطن بالمرارة من نجاح صدام حسين في تحديها دون عقاب، وقد تعتبر الازمة الاخيرة مجرد جولة بانتظار حسم المعركة الامر الذي يفسر التصعيد العسكري والاعلامي: مزيد من الطائرات والسفن الحربية في الخليج، وتصريحات -تذكرنا بايام ماقبل حرب الخليج الثانية- بقول وزير الدفاع الامريكي بان صدام حسين يملك من الاسلحة البيولوجية مايمكنه من القضاء على كل البشرية!!

السؤال: هل الولايات المتحدة فعلا مستعدة لحرب تقضي على صدام حسين؟ وهل واشنطن مستعدة لدفع ثمن مثل هذه الحرب مع علمها بان صدام لايزال يملك اسلحة كيمياوية وبيولوجية؟ وهل هناك تصميم امريكي لفرض حقائق النجاح على دول التحالف المترددة؟

واذا كان العراق فعلا، حسب قناعة واشنطن، يمتلك اسلحة بيولوجية يمكن اخفاؤها في شقة صغيرة او سراديب، فهل باستطاعة الضربة العسكرية انهاء مثل هذه الاسلحة؟ خاصة وان البعض من المختصين يشيرون الى ان المفتشين الدوليين استطاعوا تدمير ما لم تستطع "عاصفة الصحراء" تحقيقه، الا وهو الكشف وتدمير القسم الاكبر من اسلحة العراق النووية والصاروخية والكيماوية. الامر الذي يجعل من استمرار عمل فرق التفتيش خيروسيلة لأنهاء ماتبقى من سلاح لدى العراق.

ومن ذات المنطلق كتب ديفيد نيوسوم (وكيل سابق لوزارة الخارجية الامريكية، في الكريستيان ساينس مونيتور) يقول: وحتى تحتفظ الولايات المتحدة بتحالفها مع الاطراف المعنية بالمسألة العراقية، وحتى تحافظ -بالتأكيد- على مصداقيتها، ينبغي على الادارة في واشنطن ان تركز اهتمامها على عملية التفتيش بدل الاهتمام بمسألة اطاحة النظام العراقي".

كل هذا يفترض امتناع صدام حسين عن الدخول في مواجهة جديدة مع فرق التفتيش. ولكن ماذا سيكون موقف واشنطن اذا ما اراد صدام اختبار ارادة امريكا مجددا بمنع دخول المفتشين الى احد قصوره او مقراته العسكرية؟

ان المآساة في كل هذه الاحتمالات هي غياب الشعب العراقي في معادلة الصراع بين النظام وامريكا بما جعل ويجعل منه الضحية الدائمة.

فواشنطن تتحدث عن اسلحة وصدام حسين ولاتعتبر نفسها معنية او مسؤولة عما يصيب هذا الشعب جراء العقوبات او الحروب، كما ان النظام يسترخص ارواح هذا الشعب مقابل استمراره على سدة الحكم، رافضا لاي تنازل لهذا الشعب.

لقد استطاعت الحكومة العراقية تسليط الاضواء على العقوبات، وكان للتعاطف العربي والاسلامي والعالمي مع هذا الشعب الفضل الاكبر في ذلك، واذا كان النظام العراقي فعلا حريصا على انهاء معاناة هذا الشعب، فعليه ان

يعتمد الانفتاح العربي الحكومي والشعبي اساسا للانفتاح والاصلاح الداخلي.

ان الوجه المظلم للنظام العراقي لاتغيره حملة تهريج -شعارات تسقط امريكا يكتبها مسؤولون بالطباشير على الارض، وبيانات انشائية، ومسخ العراقي بمظاهرات مفتعلة- المطلوب تغيير راديكالي يعيد للانسان العراقي حرمته وحريته. وفي هذا الصدد يمكنهم البدء بالعشرين مليون عراقي داخل العراق، ولكن من يقرأ تصريحات المسؤولين لابد وان يصاب بالاحباط.

يقول طارق عزيز (القدس العربي 25/11/1997) ردا على سؤال حول حقوق الانسان والتعددية السياسية في العراق: "ما هو المقصود في التعددية بالعراق في مثل هذه الظروف؟ وهل المقصود ان يأتي الذين وقفوا ضد شعبهم ليشاركوا حزب البعث الذي خدم العراقيين في ظل سنوات الحصار الظالم؟ من يقف مع وطنه وبلاده وشعبه في هذه الظروف فليتفضل، لكننا لن نسمح للمترفين في لندن وبقية العواصم ان يشاركوا الجائعين في بغداد الحكم تحت لافتة التعددية السياسية".

ان التذرع بحفنة من "المترفين في لندن" لحرمان عشرين مليون عراقي من حقوقهم هو عين الديماغوجية التي حولت المسؤولين عن كارثة الحرب الى منقذين، والمآساة الى نصر. ان مثل هذا الخطاب يؤكد بان النظام لم يستفد وغير قادر على الاستفادة من تجربة السنوات الماضية، بما يجعل منه نقيضا للشعب كل الشعب وليس فقط للملايين المهجرة والمهاجرة.

واخيرا، أسأل السيد طارق عزيز : ياترى من المسؤول، قبل سبع سنوات، عن رفض نصيحة بريماكوف في الانسحاب من الكويت؟

(الملف العراقي، العدد72 - كانون الاول 1997)

❋ ❋ ❋